المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير حول مشاركة وفد عن البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "GOPAC"

مانيلا/ جمهورية الفلبين: 30 يناير - 2 فبراير 2013

من إعداد: د. عبد اللطيف أسراج، رئيس قسم الجلسات العامة والتسجيل والنشر

تقرير حول مشاركة وفد عن البرلمان المغربي
في أشغال المؤتمر الخامس
للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "GOPAC[1]"
المنعقد في مانيلا/ جمهورية الفلبين ما بين 30 يناير و2 فبراير 2013

شارك وفد برلماني مغربي هام يترأسه **السيد كريم غلاب**، رئيس مجلس النواب، في أشغال المؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "GOPAC" المنعقد بمانيلا (الفلبين)، ما بين 30 يناير و2 فبراير 2013.

وضم الوفد البرلماني إلى جانب السيد رئيس مجلس النواب كلا من:

- **السيد عادل المعطي**، عضو مكتب مجلس المستشارين؛
- **السيد عبد اللطيف أعمو**، عضو فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين؛
- **السيد عبد الله بوانو**، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب؛
- **السيدة خديجة الرويسي**، النائبة الرابعة لرئيس مجلس النواب عن فريق الأصالة والمعاصرة؛
- **السيد محمد العلوي البلغيتي**، المستشار الدبلوماسي للسيد رئيس مجلس النواب؛
- **السيد عبد اللطيف أسراج**، رئيس قسم الجلسات العامة والتسجيل والنشر بمجلس المستشارين.

ويهدف هذا المؤتمر إلى تقاسم التجارب وكيفية تعامل وتجاوب البرلمانات مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC[2]) والتدابير المتخذة من أجل تطبيقها وتنفيذها، كما سيتم مناقشة عدد من المواضيع أهمها:

- كيفية التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC)؛

[1] Global Organization Against Corruption
[2] Convention des Nations Unies Contre la Corruption

- الرقابة البرلمانية ودور التدقيق الجيد في مكافحة الفساد؛
- كيفية مكافحة غسل الأموال ومواجهة السرية المصرفية؛
- الحق في المعلومات ومشاركة المجتمع المدني؛
- الشفافية في المشتريات العامة ومشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد؛
-الأخلاقيات والسلوك البرلمانية؛
- دور البرلمانيات وشبكة النساء البرلمانيات في GOPAC؛

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب وفي نطاق الوفاء بالتزاماته الدولية قد صادق على هذه الاتفاقية في 09 ماي 2007 ونشرت بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 يناير 2008، وتعتبر هذه الاتفاقية الأممية شاملة في مجالات الوقاية ومكافحة الفساد بكل أنواعه من رشوة واستغلال النفوذ وتضارب المصالح... وبدخول هذه الاتفاقية لحيز التنفيذ، انتقل المغرب من سياسية مكافحة الفساد عبر مقاربة التخليق إلى تطوير الترسانة القانونية والبرمجة وتعزيز الإطار المؤسسي.

ويعتبر هذا المؤتمر من أكبر الأحداث وأهمّها ضمن إطار الحركة العالميّة لمكافحة الفساد التي أضحت تتوسع وتتقوى على المستوى العالمي في كل القارات والدول بما في ذلك الديمقراطيات العريقة، خصوصا بعد الأزمة المالية التي زعزعت الاقتصاد العالمي مما ترتب عنه آثارا سلبية على الاستقرار الاجتماعي في العديد من البلدان، إذ أن الكثير من الخبراء الاقتصاديين يعتبرون أن تلك الأزمة هي نتيجة نوع من الفساد المالي على مستوى البنوك الكبرى، وصلت إلى حد تزوير نسب الفوائد على الديون المرهونة.

ويأتي هذا المؤتمر في وقت قدرت فيها المنظمات الدولية الفاعلة في مجال الشفافية ومحاربة الفساد، أن ما يعادل "تريليون ومائتين وخمسون مليون دولار أمريكي" من الأموال تضيع سنويا بسبب الفساد، ويأتي هذا المؤتمر في وقت يتزايد فيه الوعي الجماعي بالآثار المدمرة التي يسببها للاقتصاد ولمناخ الأعمال مما حذا مؤخرا لأكثر من 40 مديرا

عاما لشركات عالمية عملاقة بتوجيه رسالة موحدة إلى الدول الأعضاء في منظمة OCDE[3] من أجل حثها على التنفيذ الشامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بسبب ما يسبب لهم من إحراج لاضطرارهم أحيانا سلوك طرق تشوبها الشبهات من أجل الظفر بالصفقات العمومية أو للحصول على الرخص الإدارية الضرورية لتطوير أعمالهم.

ويتشارك مجلس الشيوخ الفليبيني والفرع الإقليمي ل GOPAC، أي منظمة برلمانيو جنوب شرق آسيا ضدّ الفساد (SEAPAC[4])، في استضافة هذا الحدث الهام، في وقت وصلت فيه منظمة GOPAC إلى مستوى عالي من النضج، حسب تعبير رئيسها السيد ناصر الصانع خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، إذ أن المنظمة قطعت عدة أشواط منذ تأسيسها، حيث أضحت الآن تحضى بمكانة متميزة على المستوى الدولي بفضل طبيعة أعضائها الذين يعتبرون من أصحاب القرار في تحديد السياسات العمومية وفي مراقبة آداء حكوماتهم، وفي تبنيهم أفكارا وإجراءات مبتكرة ساهمت في كبح تفشي الفساد، وهو ما جعل المنظمة تكسب العديد من المواقع على المستوى الدولي إذ أخذت صفة عضو مراقب في الإتحاد البرلماني الدولي، وساهمت في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC)، وعقدت عدة شراكات مع مؤسسات دولية تنشط في مجال محاربة الفساد كمنظمة "الشفافية الدولية" (Transparency International) والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد "IACA[5]" (مقرها فيينا، النمسا).

[3] Organisation de Coopération et de Développement Économiques
[4] Southeast Asian Parliamentarians Against Corruption
[5] The International Anti-Corruption Academy

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس
للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "GOPAC"

تميزت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بحضور رئيس جمهورية الفلبين السيد Benigno S. Aquino III وبحضور 12 رئيس برلمان وما يزيد عن 500 مشارك من أعضاء البرلمانات والمنظمات غير الحكوميّة يمثلون حوالي 80 بلدا من مختلف القارات.

وفي خطابه أمام المؤتمرين، استعرض السيد رئيس جمهورية الفلبين الأشواط التي قطعتها بلاده في تفعيل مجموعة من الاجراءات والإصلاحات التي تهدف لمكافحة الفساد بصفة عامة والرشوة على وجه الخصوص، والتي كان لها أثر إيجابي على استقطاب الاستثمارات الخارجية وعلى الإنفاق العمومي بصفة عامة وعلى خلق عشرات الآلاف من فرص العمل بصفحة خاصة.

كما ألقى **السيد ناصر الصانع** (الكويت)، الرئيس المنتهية ولايته لمنظمة GOPAC خلال الجلسة الافتتاحية خطابا استعرض فيه ظروف تأسيس المنظمة سنة 2002 والتي تتخذ من عاصمة كندا "أوطاوا" مقرا دائما لها، وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي تتجلى على الخصوص في مكافحة جميع أنواع الفساد من خلال تأسيس ائتلاف عالمي يضم برلمانيين يشكلون قوة ضغط على حكوماتهم، مضيفا في هذا الصدد بأن منظمة GOPAC "أصبحت حليفا رئيسيا للامم المتحدة في جهود تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، مؤكدا على أهمية أن تتمتع هيئات مكافحة الفساد بالاستقلالية لكي تتمكن من القيام بواجبها، معربا في نفس الوقت عن أمله في أن يحرص المجتمع البرلماني العالمي على المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر والالتحاق بهذه الحركة العالمية الهامة.

كما حذر السيد الصانع خلال مداخلته من أن تفشي الفساد في عدد من دول العالم يؤدي الى تقويض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الاخلاقية والعدالة ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، معتبرا أن "الفساد لم يعد شأنا محليا بل هو ظاهرة غير وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصادات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته

أمرا ضروريا"، مشددا على أن "التحالف الذي أبرمته (GOPAC) مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وتحالفا آخر مع منظمة الشفافية العالمية ومع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، يشكل أحد أهم الأدوات لتكثيف الجهود لمكافحة آفة الفساد."

ودعا الناصع في كلمته الدول الأطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الى "وضع سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادىء سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية"، مؤكدا على أهمية "استرداد الأموال المنهوبة والموجودات التي تم الاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة من بعض الانظمة السابقة"، مشددا على "ضرورة استعادة هذه الأموال في الدول التي شهدت ربيعا عربيا"، معتبرا أن عودة هذه الأموال إلى دولها "سيساهم بشكل كبير في رفع المعاناة عن شعوبها ودفع عملية التنمية والتطوير إلى الأمام مما سيساهم بشكل كبير بعودة الهدوء والاستقرار".

وفي الأخير، أوضح السيد ناصر الصانع بأن "الفساد الذي يمثل 50% من أسباب الثورات العربية، مما يستدعي من المجتمع البرلماني الدولي أن يلتقط الرسالة التي أطلقتها الشعوب العربية مدوية ويعمل على تفعيل إستراتيجيته بشكل يمكن الشعوب في هذه المرحلة من السيطرة على ثرواتها مما سينعكس على رخاء هذه الشعوب التي عانت من البطالة والجوع والفقر لعقود طويلة".

من جهته، تناول الكلمة السيناتور السيد **Edgardo J. Angara**، نائب رئيس منظمة GOPAC ورئيس منظمة SEAPAC ورئيس اللجنة التوجيهية بمجلس الشيوخ الفلبيني، مشيرا بأن اختيار مانيلا لاستضافة هذا المؤتمر لتعبير قوي عن ثقة منظمة GOPAC في الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية في الفلبين لمكافحة الفساد بالبلاد، لافتا إلى أن "مؤتمر مانيلا هو ثمرة جهد مشترك لعدد من الوكالات الحكومية التي تتقاسم مع GOPAC رؤيتها لعالم خال من الفساد"، مذكرا بأن بلاده عانت الكثير من ويلات الفساد وما سببه من تدمير لقطاع الأعمال والاقتصاد إلى درجة أن بلاده كانت تنعت ب"رجل آسيا

المريض"، في زمن كان الكل يتعامل بتسامح مع الفساد، إذ أن حتى الأمم المتحدة لم تتمكن لعقود من التوصل لآليات ملائمة لمحاربته.

وفي عام 2003 ظهر إجماع عالمي للتصدي لآفة الفساد، (عند التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005)، حيث أصبحت (CNUCC) أول اتفاقية أممية ملزمة قانونا ومقبولة دوليا لمكافحة الفساد، مذكرا بأن الفلبين كانت من بين الدول الأولى الموقعة عليها.

كما اعتبر السيناتور Angara أن تفشي الفساد في قطاع الأعمال يشكل قوة مدمرة وفتاكة وهو ما تسبب في انهيار اقتصاديات العديد من الدول بسبب تلاعب المصرفيين في نسب أسعار الفائدة (Libor) وفي سوق السندات الدولية وقروض الرهن العقاري.

جلسات العمل

خلال المؤتمر تم مناقشة عدة مواضيع في جلسات عمل موضوعاتية هي:

- الجلسة الأولى: **"التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC)"**؛
- الجلسة الثانية: **"الرقابة البرلمانية ودور التدقيق الجيد في مكافحة الفساد"**؛
- الجلسة الثالثة: **"قوانين مكافحة غسل الأموال مقابل السرية المصرفية"**؛
- الجلسة الرابعة: **"الحق في المعلومات ومشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الرشوة ومحاربة الفساد"**؛
- الجلسة الخامسة: **"الشفافية في المشتريات العامة ومراقبة المجتمع المدني والشركات"**؛
- الجلسة السادسة: **"الأخلاقيات والسلوك البرلمانية"**؛
- الجلسة السابعة: **"دور البرلمانيات وشبكة النساء البرلمانيات في GOPAC"**؛
- جلسة خاصة: **"الرأسمال الإنساني والرأسمال الاجتماعي والمؤسسات"**

صورة لأعضاء من الوفد البرلماني المغربي أثناء إحدى جلسات عمل المؤتمر الخامس لمنظمة GOPAC

كما تم تنظيم خلال المؤتمر اجتماعات عمل للفروع الوطنية لGOPAC (منها اجتماع منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" ARPAC[6]) واجتماعات خاصة للأعضاء غير المنتسبين لأي من الشعب الوطنية.

وحرصا منهم على أن تكون مشاركة الوفد البرلماني المغربي في هذا المؤتمر فعالة ووازنة، بادر أعضاء الوفد إلى تنظيم اجتماعين برئاسة السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب ورئيس الوفد، قبل انطلاق أشغال جلسات العمل، وذلك من أجل التنسيق والعمل على ضمان تغطية أعضاء الوفد لأكبر عدد من ممكن من الاجتماعات وتوزيعهم على جلسات العمل حسب اهتمامات كل واحد منهم، وذلك من أجل الترويج والتعريف بأهم الإصلاحات التي باشرتها بلادنا في مجال محاربة الفساد بصفة عامة ووضع أسس قواعد الحكامة الجيدة في مجال تدبير الشأن العام وربط المسؤولية بالمحاسبة بصفة خاصة.

صورة لأعضاء الوفد البرلماني المغربي أثناء إحدى اجتماعات التنسيق قبل انطلاق أشغال جلسات المؤتمر الخامس لمنظمة GOPAC

[6] Arab Region Parliamentarians Against Corruption